مجلة المختار للعلوم الإنسانية 29 (1): 432-453، 2018

Research Article

Open Access

# دور منظمات المجتمع المدني في التنمية

عبدالسلام فرج علي فرحات

Doi: https://doi.org/10.54172/dmmkct80

**المستخلص** : يُعد العمل الاجتماعي والتنموي التطوعي من الوسائل الأساسية التي تساهم في تعزيز مكانة المجتمعات في العصر الحالي. ويرتفع أهمية العمل الاجتماعي يومًا بعد يوم، نظرًا لزيادة الفجوة بين موارد الحكومات واحتياجات الشعوب. وقد ظهر دور العمل التطوعي لسد هذه الفجوة، حيث لم تعد الحكومات قادرة على تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. تزايدت تعقيدات الظروف الحياتية واحتياجات المجتمع، وأصبحت متغيرة باستمرار. لذلك، يجب وجود جهة أخرى تدعم الجهات الحكومية وتكمل دورها في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، وتُعرف هذه الجهة بـ "منظمات المجتمع المدني" أو "المنظمات الأهلية". يتفق المهتمون بالتنمية على أن التعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية غير الربحية أمر ضروري لتحقيق التنمية الحقيقية، وغالبًا ما يكون للمنظمات الأهلية دور سباق في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وتقديم خطط وبرامج تنموية تُعتمد عليها الحكومات. يشهد العمل الاجتماعي التطوعي تطورات في مفهومه ووسائله ومرتكزاته، بناءً على التغيرات في الاحتياجات الاجتماعية. ويُلاحَظ أن الهدف الأساسي للعمل الاجتماعي تحول من تقديم الرعاية والمساعدة إلى تحقيق التنمية في المجتمع، ويُعتبر العمل الاجتماعي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والتنمية الاجتماعية. كما يُعتبر مقياسًا لمستوى التقدم الاجتماعي للمجتمع والأفراد.

**الكلمات المفتاحية:** العمل الاجتماعي، التنمية التطوعية، المجتمع المدني، الاحتياجات الاجتماعية، التنمية الاجتماعية

# The Role of Civil Society Organizations in Development

Abdulsalam Faraj Ali Farhat

**Abstract:** Social and volunteer development work is considered one of the fundamental means that contribute to enhancing the status of communities in the current era. The importance of social work is increasing day by day due to the growing gap between the resources of governments and the needs of the people. The role of volunteer work has emerged to bridge this gap, as governments are no longer able to meet the needs of individuals and communities, whether in advanced or developing countries. The complexities of living conditions and societal needs have increased and are constantly changing. Therefore, there must be another entity that supports governmental bodies and complements their role in meeting social needs. This entity is known as "civil society organizations" or "non-governmental organizations." Development enthusiasts agree that cooperation between the government sector, the private sector, and non-profit civil institutions is essential to achieve genuine development. Non-governmental organizations often play a leading role in addressing social, economic, cultural, and other issues, and they provide development plans and programs that governments rely on. Volunteer social work is witnessing developments in its concept, methods, and foundations based on changes in social needs. It is noted that the primary goal of social work has shifted from providing care and assistance to achieving development in society. Social work is considered one of the fundamental pillars for achieving social progress and development. It is also a measure of the level of social progress for both society and individuals.

**Keywords:** Social work, Volunteer development, Civil society, Social needs, Social development

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

**أهمية الدراسة:-**

إذا كان العمل التطوعي في الفكر الغربي ينطلق من جمعيات المجتمع المدني، فإنه من منظور الفكر الإسلامي ينبثق من عقيدة إيمانية راسخة ، إذ إن إسلامنا الحنيف سبق جميع المبادئ الوضعية في الدعوة للعمل التطوعي والخيري .فالدين الإسلامي تضمن مشروعًا متكاملاً للعمل التطوعي، فهناك العديد من المصطلحات التي وردت في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث على العمل التطوعي وتشجع الأعمال الخيرية مثل الحث على التكافل، والتعاون، والتضامن، والصدقة، والزكاة، والإحسان، وعمل الخير، والقرض الحسن، والإنفاق في سبيل الله وغيرها . ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة بهدف إلقاء الضوء على أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية من مختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها الوسيط الأفضل بين الدولة والمجتمع ، ولم تقف الدراسة عند هذا الحد بل تناولت سبل تفعيل المنظمات لتأخذ دورها القانوني في الدولة ، وهذه الدراسة ستسهم بإثراء الأدب السياسي والاقتصادي التنموي حول دور وأهمية المنظمات الأهلية في ليبيا باعتبارها منظمات حديثة العهد فهي بحاجة لبحوث ودراسات عديدة تتناول جوانب متعددة لها أثر في الأدوار التي تقوم بها .

**مفهوم المجتمع المدني:-**

كانت الأديان السماوية سباقة في الدعوة إلى العمل الخيري بجميع أشكاله، أما على المستوى الوضعي فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني أول مرة في الفكر اليوناني حيث أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني . تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع، وبدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق يملك الأحقية للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي .وفي نهاية القرن

ذاته تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير أموره الذاتية بنفسه وأن لا يترك للحكومة إلا القليل . وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث عد كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي .وفي القرن العشرين طرح المفكر الإيطالي جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الايديولوجي منطلقًا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الايديولوجية وقد اهتمت المجتمعات المعاصرة بعمل منظمات المجتمع المدني، حيث تم طرحه على المستوى الدولي تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة التطوعي في عام 1967 ، وتطورت العملية التطوعية وتجذرت حتى أصبحت معيارًا ومؤشرًا قويًا للتنمية والتقدم.

وتتكون منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية . والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر .وبشكل عام، كثيرة هي المصطلحات التي تتردد في الأدبيات والتي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات العمل الخيري، المؤسسات غير الربحية، والمؤسسات التطوعية، ومؤسسات العمل التطوعي .ولذلك فإن المنظمات غير الحكومية ليست محل اتفاق حتى في الدول المتقدمة، ففي فرنسا تسمى بالاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة، ويسميها الألمان الجمعيات والاتحادات، وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة ، وتسميها الولايات المتحدة الأمريكية

المنظمات التطوعية الخاصة، وفي معظم دول إفريقيا يطلق عليها منظمات التنمية التطوعية ورغم اختلاف منظمات المجتمع المدني في تسمياتها وأشكالها، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض مجموعة من الخصائص الأساسية مثل كونها منظمات خاصة، وغير ربحية، ومستقلة، وتطوعية وقد لجأ الباحثون لوضع التعريف الآتي للمجتمع المدني أو لمنظمات المجتمع المدني .

"المجتمع المدني هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها" ، وفي البلدان العربية يتفاوت عدد منظمات المجتمع المـدني من بلد إلى آخر، حيث يبين الجدول رقم (1) توزيـع هذه المنظمات خلال عام ( 1991 – 1995 ) وعام 2001 – 2005 والنسبة المؤية للزيادة فـي ( 12 ) دولة عربية تتوافق عنها بيانات ، وتتراوح نسبة عدد المواطنين لكل منظمة من منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية ما بين (100) و ( 200) منظمة لكل (100000) مواطن ، وهذه النسب تعد منخفضة مقارنة مع النسب في الدول المتقدمة وعديد من الدول النامية التي تراوحت فيها بالمعدل ما بين بضع مئات وبعض الألوف لكل (100000) مواطن .

**جدول رقم (1) منظمات المجتمع المدني في بعض البلدان العربية :-**

| الدولة | عدد المؤسسات خلال عام 1991-1995م | عدد المؤسسات خلال عام 2001 – 2005 م | النسبة المؤية |
|---|---|---|---|
| **الجزائر** | **غ. م** | **58000** | **000000** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| المغرب | غ. م | 30000 | 000000 |
| مصر | 13000 | 16000 | %23 |
| تونسي | 5200 | 7500 | %44 |
| لبنان | 1300 | 3600 | %177 |
| اليمن | 250 | 2700 | %980 |
| الأردن | 587 | 900 | %53 |
| البحرين | 66 | 321 | %386 |
| السودان | 262 | 246 | %6 - |
| السعودية | 125 | 230 | %84 |
| الإمارات العربية المتحدة | 89 | 113 | %27 |
| الكويت | 55 | 103 | %87 |

غ. م: تعني غير متوافرة .

– المقصود بمنظمات المجتمع المدني في هذا السياق هو جميع المنظمات والجمعيات الخاصة والتطوعية وألا ربحية والمستقلة جزئيا أو كلياً عن الحكومة ، وتتابع عملها العام للدفاع عن مصلحة عامة أو لمناصرة قضية عام .

المصدر : وفاء كاظم الشمّري ، منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بالدولة والمؤسسات الدولية ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2008م.

## أولا: مفهوم التنمية:

يعتبر مفهوم التنمية واحدا من ابرز المفاهيم التي استحوذت على اهتمام المنشغلين بالعلوم الاجتماعية ، وقد كان علم الاقتصاد اسبقها إلى لاهتمام بهذا الموضوع رغم تباين الرؤى فيما بين

علماء الاقتصاد حول محتوى التنمية من حيث تحديد الوسائل و الأهداف ، إلا أن هناك حد أدنى من الاتفاق على أن التنمية تشير إلى المتغيرات المستمرة في الهياكل و المؤسسات الاقتصادية للمجتمع المتخلف بشكل يدفعه إلى طريق النمو الذاتي و ذلك على اعتبار أن التصنيع هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية و على عدم إغفال العوامل الاجتماعية و السياسية و الثقافية في العملية الاقتصادية.

فالتنمية الاقتصادية إذن هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي.

هذا و قد استخدم هذا المفهوم في علم السياسة كذلك حيث أصبحت التنمية السياسية احد ابرز محاور هذا العلم فهي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية الإنمائية و تلبية مطالب المواطنين و بناء الديمقراطية بما تتضمنه من إنشاء المؤسسات السياسية الديمقراطية وإرساء تقاليدها للتشجيع على المشاركة السياسية.

و تعرف كذلك بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية و يقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية المنافسة السياسية، و ترسخ مفاهيم الوطنية و سيادة الولاء للدولة

و هي بذلك عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة و تحقيق التكامل و الاستقرار داخل ربوع المجتمع و زيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية و تدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها و سياساتها على سائر إقليم الدولة 1، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على

السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني ، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية و التنفيذية بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين .

و قد تطور مفهوم التنمية و أصبح يرتبط بالعديد من الحقول المعرفية وظهرت ما تسمى بالتنمية البشرية حيث أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمصطلح التنمية البشرية و يمكن تعريف التنمية البشرية بأنها : عملية توسيع القدرات البشرية و الانتفاع بها ، و يلاحظ في هذا الصدد أن التنمية البشرية لها جانبان هما :

. **جانب تكوين القــدرات .**

**. جانب الاستفادة من هذه القدرات .**

ففيما يتعلق بالجانب الأول فالتنمية البشرية تعني تكوين القدرات فيما ينفع الإنسان، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج و المشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية و الثقافية و من ثم فان الإنسان هو محور عملية التنمية وسيلتها وهدفها ، كما يقوم مفهوم التنمية الإنسانية الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء على أن" البشر هم الحقيقية للأمم" أن التنمية الإنسانية هي "عملية توسيع خيارات البشر "

و" الخيارات " تعبر عن مفهوم أرقى هو "الاستحقاقات "و يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات ومن حيث المبدأ فان استحقاقات البشر يمكن أن تكون غير محدودة وتتغير مع الزمن ولكن عند أي من مستويات التنمية فان الاستحقاقات الثلاثة هـــي:

أ . العيــش حياة صــحية .

ب . توافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق .

ج . الحصــول على المعـرفة .

غير أن مفهوم التنمية الإنسانية لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى استحقاقات أخرى تشمل الحرية السياسية الاجتماعية و الاقتصادية و توافر الإنتاج و الإبداع و ضمان حقوق الإنسان.

و النظر إلى التنمية من منظور التنمية الإنسانية ليس بجديد ففكرة انه ينبغي الحكم على الترتيبات الاجتماعية بمدى تعزيز للمنافع الإنسانية فكرة تعود على الأقل إلى عهد أرسطو الذي قال :"من الواضح أن الثروة ليست هي المنفعة التي نسعى لتحقيقها فهي مفيدة فحسب بهدف الحصول على شيء آخر "

و قد دعا إلى التمييز بين الترتيب السياسي السيئ على أساس النجاح أو الفشل في تسهيل قدرات الناس على أن يعيشوا حياة مزدهرة كفكرة الحياة الإنسانية الأفضل كهدف حقيقي لكل الأنشطة الإنسانية ونخلص إلى أن التنمية البشرية لا تتحقق إلا بزيادة قدرات الأفراد التعليمية و الصحية و التدريسية حتى تزداد الإنتاجية و يزداد الدخل و تزداد القدرة على إشباع الحاجات .

**ثانيا: تعريف المنظمات الغير حكومية :-**

يوجد عدد هائل من المنظمات الغير حكومية مهتمة بحقوق الإنسان مدافعة عنه، و تقوم هذه المنظمات على الصعيد الدولي و الصعيد الوطني.

فعلى صعيد العالم العربي هناك نقابات س المحامين و اتحاد المحامين العرب و النقابات المهنية و لجان الدفاع عن حقوق الإنسان و على الصعيد الدولي نجد الاتحاد الدولي للحقوقيين

الديمقراطيين و يأتي على رأس هذه المنظمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر و منظمة العفو الدولية لذا لا بد من الإحاطة بالتعريف الفقهي والتعريف القانوني للمنظمات الغير حكومية .

**أ / التعريف الفقهي للمنظمات الغير حكومية :-**

لكي تعتبر الجمعيات دولية ينبغي أن تتوفر فيها الشروط التالية :

1. أن تكـون دوليـة

2. أن لا تهدف إلى تحقيق الربح

3. أن تتضـمن هيئة دائمة

وتعرف أيضاً "عبارة عن تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول و تخضع لقانون هذه الدولة ( دولة المقر ) لكن عمليا لها امتداد جهوي أو عالمي نظرا للمهام التي تعتزم القيام بها و قد تشكل لها فروع في مناطق أو دول أخرى
وآخرون يعرفونها بأنها ( كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح و الكسب ) .

أما اتحاد الجمعيات الدولية. هو منظمة غير حكومية. حيث عرف هذه المنظمات "بأنها جمعية مكونة من ممثلين منتمين لدول مختلفة و هي دولية من خلال أعمالها و مصادر تمويلها و ليس لها هدف الربح الكسب و تستفيد من مرتبة استشارية لدى منظمة حكومية .

و عرفها معهد القانون الدولي بأنها "تجمعات لأشخاص و جمعيات تنشا بحرية بموجب مبادرة خاصة و تمارس نشاطا دوليا ذا مصلحة عامة دون نية بل العمل لخدمة الصالح العام

لتحقيق تنمية اجتماعية و قد تطلق عدة مصطلحات و تسميات على المنظمات غير الحكومية كالمنظمات غير الربحية و المنظمات التطوعية و المنظمات الخيرية المنظمات الأهلية و منظمات المجتمع المدني غيرها و يمكن القول أنها كلها تؤدي نفس المعنى تقريبا .

**ب . التعريف القانوني للمنظمات الغير حكومية :-**

لم يتم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية من الناحية القانونية على المستوى الدولي إلا في عهد هيئة الأمم ،فقد بين القرار (288) الصادر في 7 فبراير 1950 عن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة تصورا قانونيا لهذه الهيئات بأنها ( كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاقيات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي يقبل إعطاء تعيينهم السلطات الحكومية بشرط لا يعرقل الأعضاء المنتمين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات ) .

و قد تبنى المجلس الأوروبي التعريف الذي تضمنته الاتفاقية الأوربية الخاصة بالاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية والتي تعتبر منظمة غير حكومية في كل مؤسسة خاصة أو جمعية تنطبق عليها الشروط التالية :

. يجب أن يكون هدفها ليس الكسب أو الربح و ذو فائدة دولية على أن تمارس عملها على الأقل في دولتين .

. أن تكون قد نشأت في دولة ما و بالتالي تصبح خاضعة للقانون الداخلي لهذه الدولة .

. أن يكون لها مقر متوافق مع مجتمع دولة ما و مقرها الحقيقي على ارض هذه الدولة أو دولة أخر ، أما المنظمات غير الحكومية الوطنية فيختلف تعريفها باختلاف التشريعات الوطنية ، فالقانون الفرنسي يعرف الجمعيات بأنها اتفاق بين مجموعة من الأشخاص يشاركون بشكل دائم معارفهم و نشاطهم بهدف غير تقسيم الأرباح .

و تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "المنظمات الغير حكومية يشير إلى مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات تتسم بصورة رئيسية بان لها أهداف إنسانية أو قانونية أكثر من كونها أهداف تجارية و تسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة أو تقرير مصالح الفقراء و الفئات المستضعفة الأخرى أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية .

**ج/ المواثيق الدولية :-**

نصت المادة رقم 71 من ميثاق الأمم المتحدة "المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بإجراء ترتيبات مناسبة للتشاور مع الهيئات الغير حكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه و هذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية كما قد يجريها إذا رأى دلك ملائما مع هيئات أهلية .

( فميثاق الأمم المتحدة نص في هذه المادة على دور المنظمات الأهلية غير الحكومية الاستشاري حيث يمكن ن يستعين بها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في المجالات التي تدخل في اختصاصه ، و قد تضمن الجزء الثالث من المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لعام 1966 حق تكوين نقابات فقد تعاهدت الدول الأطراف بكفالة الحق في تكوين النقابات و حق الأفراد في الانضمام إليها دون أية قيود غير تلك التي لم ينص عليها القانون الديمقراطي من اجل المحافظة على الأمن القومي أو النظام العام أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم .

و نصت المادة رقم 2 من اتفاقية الحرية و حماية حق التنظيم النقابي ( إن لعمال و أصحاب العمل دون تمييز من أي نوع الحق في إنشاء ما يختارونه هم أنفسهم من منظمات و

لهم كذلك دون إن يرتهن ذلك بغير قواعد المنظمة المعنية الحق في انضمام إلى تلك المنظمات و ذلك دون ترخيص مسبق ) .

و قد نصت المادة رقم 11 الفقرة 1 من الاتفاقية الأوربية على الحق في حرية الاجتماع و تكوين الجمعيات بما في ذلك الحق في الانضمام إلى النقابات .

وتبين المادة رقم 10 من الميثاق الإفريقي أنه ( يحق لكل إنسان أن يُكوّن بحرية جمعيات مع آخرين شرط أن يلتزم بالأحكام التي حددها القانون .

و نصت المادة رقم 5 من إعلان حماية المدافعين على حقوق الإنسان و بغرض تقرير حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية أن يكون لكل فرد الحق بمفرده و بالاشتراك مع غيره و على الصعيدين الوطني و الدولي في الالتقاء و التجمع سلميا و تشكيل منظمات و اجتماعات غير حكومية لانضمام إليها و الاشتراك فيها و الاتصال بالمنظمات الغير حكومية والمنظمات الحكومية الدولية .

و بعد استقراء هذه النصوص نجد معظم المواثيق أكدت في حق كل فرد في إنشاء جمعيات و منظمات غير حكومية لحماية المصالح العامة .

**دور منظمات المجتمع المدني في التنمية:**

إن كثيرًا من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر ايجابيًا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، ولاسيما أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح .وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة، والتنمية، والأعمال الخيرية، والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم

ومن ثم خلق فرص عمل لهم، وغيرها .إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيرا، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها .ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية نشطة وقوية وفعالة .وسيتم تناول دور منظمات المجتمع المدني في التنمية في هذه الدراسة من ثلاثة جوانب رئيسية هي الجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي، وستندرج النواحي الثقافية والصحية والبيئية وغيرها في الجوانب التنموية الأخرى.

**أولاً:- دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية:**

تتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية من خلال الأبعاد الآتية -
:

أ –حرية التجمع : فالقانون حينما يسمح بإنشاء مثل هذه المنظمات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي لها معنى مما يتيح حرية التعبير، يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع باعتبار أن الشخص منفرد لا يمثل صوته أهمية أو قوة في مواجهة سلطة قوية إن هذا قد يخدم الفقراء والمظلومين والمستضعفين حيث تكون منظمات المجتمع المدني بمنزلة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم .

ب – التعددية والتسامح :إن للأفراد والجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة رغم الفوارق القائمة بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها، ولذلك فإن وجود منظمات مجتمع مدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية .

ومشروعة ويتيح لهم التجمع وفقا لاهتماماتهم وميولهم بصرف النظر عن الفوارق القائمة بينهم .إن هذا بدوره يدعم التسامح ويساند التعددية سواء داخل المجتمع نفسه أو بين المجتمعات في حالة المؤسسات الدولية.

ج – الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون :إن وجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعد من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون فقيام

المؤسسات الدينية متمثلة في إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها مما يؤدي دورًا مهمًا في تخفيض معدلات الجريمة ومن ثم يستطيع كل من الغني والفقير العيش بأمن وسلام واستقرار اجتماعي.

د – تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية كافة مثل برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرامج مساعدات المرضى، وتقديم قروض ومنح للراغبين بالزواج كما هو الحال في كل من نقابة المهندسين الأردنيين والبنك الإسلامي الأردني ومساعدة أسر السجناء والمعوقين وإقامة المراكز الاجتماعية للشباب وتأمين وجبات طعام للفقراء.

هـ / إن تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لمنظمات المجتمع المدني من قبل الأغنياء يعني زيادة التواصل بين مختلف طبقات المجتمع وتفهما وإيثارًا من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء، وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفراد المجتمع.

**ثانيًا:- دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية: -**

تتجــلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية من خلال الأبعاد الآتية :

أ – تسهم هذه المنظمات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل إن جميع الأديان السماوية دعت إلى ايلاء ظاهرة الفقر اهتماما كبيرا، لأن الفقر مولد الثورات والجريمة . حيث تشير الدراسات إلى أن أغلب الجرائم ترتكب من الطبقات الفقيرة .

ب – الكفاءة : إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومة، ولاسيما في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادة من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع .إذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل، ومن ثم فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، فضلا عن ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تكون عادة موجودة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس، ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع .

ج – تعد كثير من أعمال الخير التي تؤدي إلى تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة للفقراء كالزكاة والصدقات مثلا بمنزلة عملية لإعادة توزيع الدخل أو عملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع .إن هذا بدوره يعمل على تخفيف الفجوة بين الطبقات، وتحويل لجزء من الأموال من الفئات الأكثر ادخارًا إلى الفئات الأكثر استهلاكًا وهذا بحد ذاته يدعم النمل الاقتصادي من خلال مضاعف الاستهلاك.

د – تعد كثير من أعمال الخير كالزكاة مثلا بمنزلة حافز مباشر يدفع الأغنياء لاستثمار أموالهم وعدم تركها دون عوائد .إن استثمار هذه الأموال يعني تشغيلها وعـدم تعطيلها، ومن ثم محاولة زيادتها بنسب تفوق نسبة الزكاة البالغة (2.5%) حتى لا تتآكل من ناحية، ولكي يسعى الفرد إلى تعظيم عوائد أمواله من ناحية أخرى .إن تشغيل هذه الأموال يعني زيادة حجم الاستثمار داخل الاقتصاد، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام ويعمل على استحداث فرص عمل جديدة.

هـ – إن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء للفقراء يزيد من الرفاهية الاجتماعية ككل، حيث أن المنفعة الحدية للدينار المتبرع به من قبل الشخص الغني والذي يتم إنفاقه من قبل الشخص الفقير تزيد كثيرا عن المنفعة الحدية للدينار فيما لو أنفق من قبل الشخص الغني.

وـ إن المصروفات السنوية لهذه المنظمات لها أثر مباشر في الاقتصاد ينتج من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المصانع، وأثر غير مباشر ينتج من خلال زيادة طلب هذه المصانع على إنتاج مصانع أخرى ترتبط مع المصانع الأولى بروابط خلفية وهكذا تستمر الحلقة .وهناك أيضًا الأثر المستحث الناتج عن استهلاك أو طلب العاملين في منظمات المجتمع المدني على السلع والخدمات في السوق .وبذلك فإن إجمالي الأثر في الطلب على السلع والخدمات يتمّثل بمجموع هذه الآثار الثلاثة :المباشر وغير المباشر والمستحث . إن زيادة الطلب الكلي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد ويزيد فرص العمل سواء نتجت عن الأثر المباشر أو غير المباشر أو المستحث .وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الأثر غير المباشر والأثر المستحث لا يقلان أهمية عن الأثر المباشر، فمثلا وجدت دراسة مركز تنبؤ الأعمال في أن مجموع الأثرين غير ,الولايات المتحدة الأمريكية. إن مجموع الأثرين غير المباشر والمستحث يشكلان ما نسـبته و (8 و 43% ) من إجمالي الأثر في الإنتاج، وأن خلق فرص العمل الناتجة عن الأثرين غير المباشر والمستحث يشّكل ما نسبته (8 و 37%) من إجمالي الأثر

في خلق فرص العمل.

ي -إن الانخراط في العمل التطوعي يعد بمنزلة استثمار لوقت الفراغ لجميع المتطوعين بشكل عام ولفئة الشباب المتعطلين عن العمل أو الطلبة خلال العطل الصيفية بشكل خاص.

ز - تؤكد الدراسات وجود علاقة طردية موجبة وارتباطًا وثيقًا بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما وبين حجم الدخل القومي في ذلك الاقتصاد .حيث تشير إحدى الدراسات ، إلى أن معدل ساعات التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف، ويقدر مجموع الوقت الذي يتم التطوع به في إحدى السنوات ما قيمته 176 مليار دولار.

ذ - يسهم قطاع العمل المدني في زيادة فرص العمل في الاقتصاد .حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة مساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصاديًا تشكل زهاء (4 و 4%) على مستوى العالم، منها ( 7 و 2%) مدفوعة الأجر و ( 6 و 15) تطور .

وترتفع هذه النسب في الدول المتقدمة كثيرا عنها في الدول النامية والناهضة .فهي في الدول المتقدمة (4 و 7% ) ، ( 7 و 4 % ) ، و ( 7 و 2% ) على التوالي ، بينما في الدول النامية والدول الناهضة ( 9 و 1%) ، ( 2 و 1% ) ، و ( 7 و 0%) . على التوالي كما يظهر في الجدول رقم (2) :-

**جدول رقم (2) النسب المئوية لمساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصادياً :-**

| العالم | مدفوعة الأجر (%) | تطوع (%) | إجمالي (%) |
|---|---|---|---|
| على مستوى العالم | 7 و 2 % | 6 و 1 % | 4 و 4 % |
| الدول المتقدمة | 7 و 4 % | 7 و 2 % | 4 و 7 % |
| الدول النامية والدول | 2 و 1 % | 7 و 0 % | 9 و 1 % |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الناهضة ( الانتقالية ) | | | |

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام 2006م .

**ثالثًا:- دور منظمات المجتمع المدني في مجالات تنموية أخرى : -**

**تتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في مجالات تنموية أخرى مثل:-**

أ – تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية البيئة وكيفية المحافظة عليها وحمايتها .فضلا عن برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات مثل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حماية الطبيعة.

ب – تسهم منظمات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنية واجتماعية وثقافية متنوعة.

ج – تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولاسيما في المناطق الريفية والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية ، هذا فضلا عن توعية أفراد المجتمع بأهمية تنظيم النسل وتقديم الوسائل لذلك إما بأسعار رمزية أو بصورة مجانية مثل جمعيات تنظيم الأسرة ومراكز الأمومة والطفولة.

ج – في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات، تسهم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في متابعة قضايا المعتقلين والسجناء السياسيين وعمليات الاحتجاز السرية وعمليات نقل المعتقلين التي تمارسها بعض الدول المتقدمة.

د –يمثل العمل الاجتماعي فضاءاً رحبا يمارس فيه أفراد المجتمع ولاءهم وانتماءهم لمجتمعاتهم ، كما يمثل أيضًا مجالاً مهما لصقل مهارات الأفراد وبناء قدراتهم.

هـ – يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة أو الاستفادة

من هذه الاقتراحات عند صياغة القوانين .كما يمكن للحكومة أيضًا أن تستفيد من التغذية الراجعة الواردة من هذه المؤسسات عند اتخاذ القرارات الحكومية .

و – لمنظمات المجتمع المدني دورًا كبيرًا في تحقيق الديموقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث تمّثل هذه المنظمات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن به مقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية، عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية حيث يعتقد بعضهم بان وجود قطاع المجتمع المدني هو شرط لتحقيق نظام سياسي ديمقراطي .

ي – إن العمل التطوعي يؤدي إلى راحة النفس والضمير وينمي الشعور بالاعتزاز والفخر والثقة بالنفس عند من يتطوع، إذ إن التطوع يقوي عند الأفراد الرغبة بالحياة ويفعمهم بالأمل والثقة بالمستقبل حتى أنه يمكن استخدام العمل التطوعي لمعالجة الأفراد المصابين بالاكتئاب والضيق النفسي والملل ، لأن العمل التطوعي يولد الشعور لدى هؤلاء بأهميتهم ودورهم في تقدم المجتمع الذي يعيشون فيه ورقيه وازدهاره.

**المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي:-**

لا يزال الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني بشكل عام دون مستوى الطموح وذلك لأن العبء الأكبر لضمان شبكة الأمان الاجتماعي لا يزال يقع على كاهل الدولة .إن محدودية دور منظمات المجتمع المدني في التنمية يعود لأسباب عديدة **أهمهـــا** : –

أ – ابتعاد منظمات المجتمع المدني عن المرجعيات الإسلامية في الأدبيات واللا حزبية . تكافل– والتضامن– والإحسان – وعمل الخير – والإنفاق في سبيل الله والاعتماد في الوقت نفسه على الخطاب الغربي الديموقراطية – المواطنة الحزبية وخاصة في المجتمعات الإسلامية إن ربط العمل التطوعي بالإسلام ومفاهيمه يزيد من قناعة أفراد المجتمع بالمنظمات ، إذ يعد الله سبحانه وتعالى فاعل الخير بالدرجات العليا، كما أن الزكاة هي أحد الأركان الخمسة في الإسلام .وحتى في المجتمعات المسيحية أثبتت الدراسات الحديثة أن ربط العمل التطوعي بتعاليم الكنيسة يزيد من درجة الانخراط في الأعمال التطوعية ولاسيما في فئة الشباب.

ب/ صعوبة الحصول على التمويل ، إذ إن منظمات العمل المدني في مختلف أنحاء العالم تواجه هذه المشكلة وخاصة أن طموحات القائمين على مثل هذه المنظمات تكون عادة أكبر بكثير من

إمكانياتها المادية المتاحة .وتشير الإحصائيات المتوافرة إلى أن الدعم الحكومي المقدم لقطاع المجتمع المدني لا يشكل سوى (5 و 26%) من إجمالي التمويل المقدم لهذا القطاع وذلك على مستوى العالم ، في حين تبلغ هذه النسبة زهاء (5 و 37%) في الدول المتقدمة و (7 و 16%) في الدول النامية والناهضة وذلك ، كما يظهر أيضًا من الجدول نفسه رقم (3) بأن نسبة مساهمة رسوم الاشتراك والصدقات من إجمالي تمويل هذا القطاع في الدول النامية والانتقالية تفوقها في الدول المتقدمة .

**جدول رقم (3) النسب المئوية لتوزيع مصادر تمويل قطاع المجتمع المدني**

| العالم | الدعم الحكومي (%) | صدقات (%) | رسوم اشتراك (%) |
|---|---|---|---|
| **على مستوى العالم** | **5 و 26%** | **1 و 31 %** | **4 و 42 %** |
| **الدول المتقدمة** | **5 و 37 %** | **0 و 29 %** | **5 و 33 %** |
| **الدول النامية والدول الناهضة ( الانتقالية )** | **7 و 16 %** | **0 و 33 %** | **3 و 50 %** |

**المصدر : تقرير التنمية البشرية مصدر سابق .**

ج –إن اختيار بعض الشخصيات الإدارية غير المؤهلة لقيادة تلك المنظمات يضعف أداءها، حيث لا تعي تلك الشخصيات أهمية عقد الاجتماعات الإدارية بانتظام وإعداد التقارير والمشروعات والموازنات بهدف توفير البيانات الدقيقة للجهات المقدمة للتمويل، وعدم التواصل والتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة.

د – ضعف مساهمة النساء والفتيات في العمل التطوعي ولاسيما في الدول النامية، وربما يعود ذلك إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة وخاصة في تولي المناصب القيادية أسوة بالرجل .حيث تؤكد العديد من الدراسات أن مساهمة النساء في النشاط

الاجتماعي والاقتصادي تعد من بين مؤشرات تقدم المجتمع، بل إن هناك آراء ترى أن أي خطة تنموية، لا بد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع ، كما تشير الإحصاءات والبيانات المتوافرة أيضًا على الصعيد العربي إلى ضعف مشاركة المرأة الريفية بشكل خاص في التنظيمات والجمعيات الأهلية مقارنة مع المرأة الحضرية .

هـ – الافتقار إلى برامج عمل ورؤى واضحة، حيث تفتقر منظمات العمل التطوعي بشكل عام إلى خطط تنموية شاملة وبرامج محددة ضمن جداول زمنية تعكس مدى النشاط والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير نوعي في نشاطاتها .

و– تمركز برامج منظمات المجتمع المدني حول العمل الخيري الأقرب إلى مفهوم الإحسان، في حين أن عمل مثل هذه المنظمات في المجتمعات المتقدمة بات أقرب إلى المفهوم التنموي بحيث يوازي المؤسسات الحكومية .إن هذا يستدعي إعادة النظر في منظومة البرامج التي تقدمها هذه المنظمات، وتجاوز فكرة الإحسان المباشر إلى العمل التنموي والتأهيل والتدريب للفئات المستهدفة من نشاط هذه المنظمات .ولعل هذه الفكرة لها جذورها الإسلامية ) كما حصل مع الرجل الذي سأل النبي محمد –صلى الله عليه وسلم – أن يعطيه من مال الله، فأعطاه النبي درهمين، الأول لسد الحاجة الآنية– أي إغاثة، والثاني قال له اذهب اشتر به قدوما واحتطب فإن ذلك أحرى أن تسأل الناس أعطوك أو منعوك . ( لهذا من الأحرى بهذه المنظمات اليوم التركيز على فكرة التنمية والتأهيل والمساهمة في بناء المجتمع والمؤسسات الصحية والتربوية والترفيهية ومكافحة الأمية وغيرها إن منظمات العمل التطوعي في الدول المتقدمة حذت حذو الإسلام وأصبحت في الوقت الحاضر تتبنى فكرة أهمية التدريب والتعليم والتأهيل في تحقيق التنمية للمجتمعات الفقيرة بدلا من فكرة المساعدات النقدية المباشرة ، حيث تنص فلسفة متطوعي فرق السلام الأمريكية (Peace Corps Volunteers) . على أنه من الأفضل تعليم الفقراء كيفية صيد السمك وتدريبه بدلا من إعطائهم سمكة ليأكلوها، أي التركيز على أهمية تعليم النـاس كيفية مسـاعدة أنفسهم Training (An NGO Guide for Peace Corps Volunteers) فالمحرك الحقيقي للتنمية ولحل مشكلة الفقر هو من خلال تحقيق تنمية مستدامة تضمن تأمين سبل ووسائل دائمة لكسب الرزق وليست من خلال حلول مؤقتة .

ي/ العائق الحزبي :وهو أن العديد من منظمات المجتمع المدني عادة ما تتبع أحزابًا أو حركات أو تكون واجهات للعائلات والعشائر أو لرجال الأعمال أو أصحاب النفوذ، ومن ثم تفقد مساحة واسعة من استقلالية القرار الإداري والمالي، وتبقى أسيرة في رسالتها لرؤية الحزب أو العائلة أو العشيرة أو رجال الأعمال كالجمعيات اليهودية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . إن المؤسسات المبنية على أساس عائلي والمحصورة في القبيلة والعشيرة تخرج عن إطار منظمات المجتمع المدني .

ر – ضعف ثقافة التطوع ووجود ظاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي من قبل أفراد المجتمع في المجتمعات النامية، وعدم تعزيزها من خلال وسائل الأعلام والمناهج المدرسية والمؤسسات الدينية، في الوقت الذي يتعاظم دور المنظمات التطوعية في المجتمعات الغربية على الصعيدين الداخلي والدولي فكلما ازدادت ثقافة التطوع وأصبح المواطن مدركًا لأبعاد العمل الاجتماعي أتى العمل الاجتماعي بنتائج إيجابية وحقيقية .إن ثقافة التطوع هذه تزداد في المجتمعات المستقرة التي يسودها القانون، في حين تضعف في المجتمعات التي يسيطر عليها النظام القبلي والعشائري الذي قد يوفر استقرارًا وأمنًا أكثر مما توفره الحكومة.

ز – معظم الأنظمة والقوانين المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية قديمة، غير واضحة، يسودها الغموض، ولا تعكس مدى فهم أهمية هذه المنظمات كشريك رئيسي في التنمية . إذ إن معظم هذه القوانين لا يعكس سوى رغبات الحكومات بالسيطرة على قطاع المجتمع المدني وليس مجرد مراقبته .

**التوصيات التي يمكن بموجبها تشجيع منظمات المجتمع المدني :-**

أ – منح هذه المنظمات حاجتها من الأراضي لإقامة منشآتها الخيرية عليها كما هو الحال في المملكة العربية السعودية .

ب – شمول الجمعيات الخيرية بالإعانات الحكومية ولاسيما إذا تولت رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على ألا يرافق ذلك أي تدخل حكومي .

ج –تقديم إعفاءات أو تخفيضات لهذه المنظمات سواء من فواتير الكهرباء والمياه أو من الضرائب والتعرفة الجمركية .

د- إعفاء المبالغ التي يتم التبرع بها لمؤسسات المجتمع المدني من قبل دافعي الضرائب سواء أكانوا أفرادا أو شركات من ضرائب الدخل كما هو الحال في هونغ كونغ إن هذا قد يعد حافزًا قويًا لدافعي الضرائب لزيادة تبرعاتهم لمثل هذه المنظمات.

هـ – تقديم الدعم الحكومي للجمعيات الخيرية في مجال توفير الكتب والمعدات والأثاث واللوازم وأجهزة الحاسوب وغيرها.

و – تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بمؤسسات العمل الاجتماعي بما يكفل تقديم التسهيلات الملائمة والتخفيف من الإجراءات الإدارية الروتينية الخاصة بإنشاء مثل هذه المنظمات وتطويرها وتوسيعها .

ي – وضع قانون خاص ينظم عمل كل جمعية من حيث أدائها واجتماعاتها وتمويلها وعدد أعضائها وتوجهاتها الفكرية كي لا تصطدم بالدولة ومؤسساتها.

**مصادر البحث :-**

- عبد السلام مصطفى محمود ( 2004 ) ،" دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع : مقترحا ، لتطويره في المعالجة النفسية والصحية والسلوكية"، المجلة العربية ، بيروت ، العدد 325 ، ابريل 2004.

ـ سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي ،دار النهضة العربية ، القاهرة 2003 .

ـ هواردج وياردا ، المجتمع المدني النموذج الأمريكي و التنمية في العالم الثالث ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، القاهرة 2007 .

ـ شريفي شريف ، المنظمات الغير الحكومية و دورها في ترقية و حماية حقوق الإنسان في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام ، 2008/2007.

- وفاء كاظم الشمري ، منظمات المجتمع المدني علاقتها بالدولة والمؤسسات الدولية ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2008 .

- تقرير التنمية البشرية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2006م.